سيبويه والنقد اللساني العربي

د/ نصر الدين بوحساين
قسم اللّغة العربية وآدابها
جامعة البليدة

مقدّمة:

عرف النقد الأدبي بوجه عام قفزة نوعية كبيرة خلال القرن العشرين نتيجة أعمال اللساني السّويسري فردينان دي سوسور الذي استطاع بحق أن يخرج الدّرس اللّغوي من التصوّرات الفلسفية والأحكام المسبقة التي فرضتها ظروف فكرية سادت أوروبا ردحا من الزّمن من خلال اعتماده على جملة من المبادئ غدت هي الموجّه الأساسي للدّرس اللساني الأوروبي بوجه خاص والدّراسات اللّسانية العالمية بوجه عام- وهي السمات التي مازالت تطبع التفكير اللّغوي الأوروبي بخاصّة في وجهيه اللّساني المحض من جهة والسّيميائي ذي التوجّه النقدي الأدبي من جهة أخرى رغم النزعات اللّسانية التداولية التي غدت تطبع محكّ الدّراسات اللّغوية فيما يسمّى بلسانيات الكلام- لعلّ أبرزها مفهوم المحايثة الذي يقصي بالضّرورة كلّ نظرة تخرج عن اعتبار اللّسان موضوعا وغاية تستلزم اعتماد منهجية تتقيّد بهذا المبدإ ولا تخرج عنه البتّة؛ ثمّ مفهوم النظام الذي تولّدت عنه تطبيقات كثيرة لم ينفرد بها "سوسور" وحده ولا تلامذته من حلقة "جنيف" بل تعدّى الحدود إلى حلقة "براغ" التي كُرِّس فيها الأساس من خلال مفهوم البنية- وأركّز في هذا المقام على مصطلح المفهوم لأنّ القضية تتعدّى الاختيار الاصطلاحي الذي تمّ فيه تعويض مصطلح النظام بمصطلح البنية وما يحيل إليه من أسس إبستمولوجية تعود بنا إلى التيار الرّومانسي في فلسفة اللّغة بخاصّة عند"هومبوليت" و"برنتانو"[1]- ومختلف الوظائف التي تطبعه وتميّز مركبّاته في كليتها وفي جزئيّاتها؛ وكذلك الأمر بالنسبة لحلقة" كوبنهاكن" التي تمّ فيها ضبط مفهوم المحايثة ومفاهيم الشكل والمحتوى والتعبير والمادّة ثمّ مفهوم المعنى الظّاهر والمعنى الباطن أو الضّمني ثمّ مبادئ الشّمولية وعدم التناقض وكذا المنطقية التي تطبع كلّ نظرية تطمح إلى ذلك.

تطبيقات نجدها في ثنائيات الآنية والزمانية ثمّ التركيب والاستبدال. يمكن أن نضيف إلى ذلك مفهومي القيمة والهوية اللّذين كان لهما الدّور العميق في تحديد نظرية الدّليل اللّغوي وماهية العلاقة بين مركّبتيه ومستوياتها كما تفنّن في إبراز ذلك "لويس يامسلاف" في كتابه المعروف بـ"المقدّمة للمنظوماتية"- أو مقدّمة للغلوسيماتيكا كما يحلو للبعض تعريبه[2]- حيث

أبـرز بشـكل منطقـي مقنـع مسـتويات الـدّليل اللّغـوي ثـمّ مسـتويات المعنـى باعتبـاره محتـوى ثـمّ شـكلا له محتوى في مستويات عليا حينمـا يتعـدّى الأمـر مسـتوى الجملـة إلى مسـتوى العلاقـات بين الجمل أو مستوى المعاني الضّمنية داخل الجملة نفسها.

فكـرة اسـتغلّها اسـتغلالا ذكيـا "رولان بـارث" في مبـادئ السـيميولوجيا حيـث اعتنـى بمستويات المدلول داخل الدّليل بوجه عام ثمّ علاقة الكلّ بالمرجع والسّياق في دورة التخاطب.

أمر انتبه إليه "دي سوسور" من خلال اعتباره لعلم سمّاه بالسّيميولوجيا يهتمّ بدراسـة الأدلّـة أو العلامات في دورات التخاطب داخل المجتمعات المختلفة لأنّها تشكّل هـي أيضا أنظمـة قائمـة بذاتها طالما أعطتها المجتمعات هذه الخاصية الجوهرية التي تسمح لها أن تتبوأ هذه المكانة.

إنّ النظرة الحركية (الدّيناميكية) للظاهرة اللّغوية داخل دورة التخاطب هـي الـتي أعطـت هـذه المصـداقية والجـدّة لأفكـار"سوسـور" حيـث مكّنـت علمـاء كـ"شـارل بـالي" أو"إيميـل بنفنست" من بناء نماذج نظرية- وعملية- تصف وتحلّل الخطاب اللّغوي بوجه عـام، والـنص الأدبـي بوجـه خـاص، لا بوصـفه كيانـا منعـزلا فحسـب بـل في سـيرورة يتفاعـل فيهـا طرفـان أساسيان هما المرسل والمستقبل داخل سياق يعطي للنص قيمته اللّغوية والأدبية في الوقت نفسه. سياق يعطي للخطاب خصوصيات يتنوّع من خلالها ويتلاقح في بنائه وفي مآله.

لقـد حـاول الوظيفيـون دراسـة أحـوال الخطـاب في دورة التخاطـب فحصـر "بـوهلر" وظـائف الخطاب وفقا لاستعمالات المرسل وتأويل المرسل إليه بينما انبرى "ياكبسـون" في حصـر تلـك الوظائف وفقا للعناصـر المكوّنـة لـدورة التخاطـب وهـو أمـر حجـب عـن أعـين الدّارسـين الطّـابع التفـاعلي للخطـاب اللّغـوي وخصوصـياته الجماليـة- رغـم اهتمـام "ياكبسـون" طـوال حياتـه بالجوانب الجمالية للّغـة مـن خـلال اعتمـاد الوظيفـة الشّـعرية داخـل دورة التخاطـب مـن جهـة ثـمّ تأليفـه كتابـا خاصـا ببعض أضـرب البـلاغـة متمثّلـة في كـلّ مـن الاسـتعارة والكنايـة- ورغـم ذلك فلا يمكـن أن ننكـر بأيّ حال من الأحوال الدّور العظيم الذي قام به اللّسـانيون في مجـال النقد الأدبي عنـد الغـربيّين حيـث خلّصـوه مـن الانطباعيـة مـن جهـة وهيمنـة الأفكـار الفلسـفية المبنية على المنطق الأرسطوطاليسي من جهة أخرى بخاصّة فنّ الخطابة وفنّ الشّعر. يقـول عبـد الرّحمن الحاج صالح في هذا الصّدد(3): "إنّ علم اللّسان أو اللّسـانيات هـي الـتي تمكّـن النّاقـد مـن الخـروج مـن النقـد الانطبـاعي الـذّاتي إلى النقـد العلمـي الموضـوعي العلمـي كمـا كانـت تمكّن العلماء العرب قديما من تجنّب النّزعة الانطباعية التي قد يصيب أصحابها الغرض فيها أحيانا لكـن بكيفية غـير موضـوعية ودون أن يـدلوا ببرهـان علـى مـا يقولـون. فالتحليـل العلمـي للنصوص خاصّة في الغرب تـأثّر إلى حدّ بعيـد بـالطّرائق التحليليـة الـتي وضـعتها هـذه العلـوم في زماننا فاعتمدوا على المفاهيم والنظريات التي بنيت عليهـا هـذه الطّرائـق العلميـة. وبـدأ ذلـك في

البلدان الغربية بعد الكلل الذي أحسّ به الناس إزاء التحاليل التاريخية للأدب إذ تكتفي بالبحث عن المؤثّرات الخارجية كتأثّر المؤلّف ببيئته وتأثير المدارس بعضها في بعض وتطوّر كل ذلك عبر الزمان تاركة النظر في التحفة الأدبية في ذاتها وبنيتها وكيفية اختيار المؤلّف للوسائل التعبيرية المختلفة التي تتيحه له اللّغة لتأدية أغراضه. ومن ثمّ نشأ في بداية القرن العشرين ما يسمّى بنظرية الأدب، وأوّل من اهتمّ بهذه الجوانب هم الشّكليّون الرّوس وقد عاصروا اللّسانيين الرّوس الذين انطلقت منهم ومن "فردينان دي سوسور" فكرة البنوية اللّغوية وهذا أمر يعرفه جيّدا كلّ من له اطّلاع ولو قليل على تطوّر العلوم الإنسانية في البلدان الغربية منذ القرن التاسع عشر". لا يحتاج المرء إلى كبير عناء ليدرك الدّور الحاسم الذي لعبته الدّراسات اللّسانية الحديثة والمعاصرة في تنمية- ولا أقول تطوير- الدّرس النقدي الأدبي عند الأوربيّين؛ فما حال الدّراسات النقدية العربية؟ وما مدى تأثير البحوث اللّغوية فيها؟

لقد عرفت الدّراسات البلاغية العربية تطورا ملفتا للانتباه بدءا بآراء ابن قتيبة والعلاّمة العبقري الجاحظ فوصولا إلى تحليلات حازم القرطاجنّي مرورا بآراء أبي هلال العسكري في كتابه "الصّناعتين" ثمّ الوصف والتنظير في كلّ من كتابي عبد القاهر الجرجاني "دلائل الإعجاز في علم المعاني" و"مفتاح العلوم" للسكّاكي، والملفت للانتباه حقّا عند هذين العالمين الجليلين هو اعتمادهما على الكثير من المفاهيم والمبادئ النحوية واللّسانية التي قلّ التفات الكثير من معاصرينا إليها إلاّ من انقشعت الرّؤية لديه واتضح المآل كالذي نجده عند الأستاذ أحمد المتوكّل الذي يعتقد جازما بعدم جدوى التقسيم الذي يتمّ فيه الفصل بين لسانيات الجملة ولسانيات الخطاب لا من النّاحية المعرفية ولا المنهجية ولا النظرية فيقترح اعتماد الاتجاه التوسّعي في النحو الوظيفي[4]، وأيضا ما نجده عند محمّد خطّابي[5] في معالجته لباب الوصل والفصل من النّاحية النحوية ودورهما في بناء الانسجام داخل الخطاب اللّغوي، ثمّ عبد الرحمان الحاج صالح[6] الذي حاول من خلال المقال المشار إليه أعلاه أن يبيّن عمق الصلات بين الدّرس اللّساني العربي القديم والدّراسات البلاغية والنقدية الأدبية حيث يقول في هذا الصّدد: "أمّا فيما يخصّ العلماء العرب قديما، فإنّهم تفطّنوا إلى أهمّية الدّراسة للأثر الأدبي في ذاته أي من حيث هو خطاب له خصائص ومزايا: بنية خاصّة وطرق تعبيرية خاصّة لتأدية أغراض خاصّة، وحاولوا بهذا الصّدد أن يربطوا بين هذه الدّراسة للخطاب، وبين ما يتيحه النحو لصاحب الخطاب من طرق متنوّعة للتعبير عن المعنى الواحد. فهذا النّوع من الدّراسة الشّاملة هو إبداع الفكر العربي إذ جعل هذا التلازم: أغراض المبلّغ وطرق أدائه لها هو أصل الأصول في تحليل النصوص، وهم أيضا أوّل من فكّر في حصر الظّواهر الصّرفية والنحوية (الإفرادية والتركيبية) بل الصّرفية لبط كلّ ظاهرة بما يمكن أن تؤدّيه من معنى لا من

حيث اللّغة لكن من حيث البلاغة؛ وهذا الذي يسمّيه عبد القاهر الجرجاني بمعاني النحو..."[7]. يدرك الدّارس لهذا القول جملة من المبادئ التي هي في غاية الأهمية نبسطها في النقاط الآتية:

1- لم تكن الدّراسات اللّسانية العربية بعيدة عن الدّراسات الأدبية منها البلاغية والنقدية الأدبية حيث كان النحاة كثيرا ما يستشهدون بالشّعر لا باعتباره رصيدا للشواهد النحوية والصّرفية والصوتية فحسب لكن باعتباره أيضا مدوّنة للفصاحة والبيان.

2- اعتبار الكثير من اللّسانيين العرب المتقدّمين النحو أساسا لفهم المعاني البلاغية خاصّة إذا ما تعلّق ببعض الأبواب التي انبرى لها علم المعاني عند المتأخّرين من علماء البلاغة كما هو الحال في باب الفصل والوصل حيث يتمحور جهد عبد القاهر الجرجاني مثلا حول "ما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد الأخرى."[8]

3- لا يمكن أن نتصوّر انسجاما في الخطاب اللّغوي دون المعاني النحوية التي تسدي عليه هذا الرّونق والجمال، وهو أمر أدركه إدراكا عميقا عبد القاهر الجرجاني حينما قال تارة: "فقد بان وظهر أنّ المتعاطي القول في النّظم، والزّاعم أنّه يحاول بيان المزية فيه، وهو لا يعرض فيما يعيده ويبديه للقوانين والأصول التي قدّمنا ذكرها، ولا يسلك إليه المسالك التي نهجناها- في عمياء من أمره، وفي غرور نفسه، وفي خداع من الأماني والأضاليل. ذاك: إذا كان لا يكون النظم شيئا غير توخّي معاني النحو فيما بين الكلم، كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنّه يطلب المزية في النظم، ثمّ لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي النظم عبارة عن توخّيها فيما بين الكلم".[9] ونجده يكرّر الفكرة نفسها في موضع آخر فيقول: "وممّا ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنّه لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجرّدة من معاني النّحو... واعلم أنّي لست أقول: إنّ الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكنّي أقول: إنّه لا يتعلّق بها مجرّدة من معاني النحو، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتّى معه تقدير معاني النحو وتوخّيها فيها، كالذي أريتك."[10] فالمعاني النحوية في الوضع والاستعمال هي الهيكل الذي يمكن أن يحاك عليه انسجام النص بتآلف الوحدات الدّاخلة في بنائه.

4- اعتناء الدّرس اللّساني عند النحاة الأوائل على الخطاب باعتباره وحدة كتلية على حساب الجملة، وهو أمر نلمسه عند سيبويه على سبيل المثال بدليل عدم استعماله لمصطلح الجملة طوال الكتاب بل ظلّ يتخذ مصطلح الكلام عنوانا للنماذج اللّغوية التي كان يدرسها لاستنباط القوانين العامة الضّابطة للّسان العربي.

لقد انطلق سيبويه منذ بداية الكتاب من مفهوم الكلام ليحدّد جملة من المبادئ الرّئيسة التي ستشكل أساس النظرية اللّسانية العربية- الخليلية منها على وجه الخصوص- لعلّ ما يعنينا منها في هذا المقام مبدأ الاستقامة في الكلام؛ فما معنى الكلام أوّلا؟ وما معنى الاستقامة في الكلام؟

قبل البدء في تحليل مفهومي الاستقامة اللّغوية والكلام عند "سيبويه" يجدر بنا أن نقف أولا على الحكمة من عدم استعمال سيبويه لمصطلح الجملة طوال أبواب كتابه وهو أمر يثير التساؤل حقّا.

أ) أسباب عدم وجود مصطلح الجملة في كتاب سيبويه: لم يستخدم "سيبويه" مصطلح الجملة على الوجه الذي تناوله به من جاء بعده حيث يقول في هذا الصّدد محمد حماسة[11]: "ولم أعثر على كلمة "الجملة" في كتابه إلاّ مرّة واحدة جاءت بصيغة الجمع، ولم ترد بوصفها مصطلحا نحويّا، بل وردت بمعناها اللّغوي حيث يقول: "وليس شيء يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها. وما يجوز في الشّعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا، لأنّ هذا موضع جمل. "وهي الملاحظة نفسها التي وصل إليها عبد الرّحمان الحاج صالح حيث قال: "فهذا أمر غريب آخر ألاّ يوجد أثر لكلمة "جملة" وكذلك العبارة "جملة مفيدة": لا أثر لها في هذا الكتاب. ولا نعثر على كلمة "جملة" بعد سيبويه إلاّ في كتاب المقتضب للمبرّد. ونرجّح أن شيخه المازني استعملها هو أيضا وقد يكون الأخفش (سعيد بن مسعدة) تلميذ سيبويه وأستاذ المازني هو الذي وضع المصطلح فإنّه هو أوّل نحوي يستعمل كلمة "فائدة" بمعنى العلم المستفاد من الكلام."[12] فالمتفحّص لكتاب سيبويه يدرك أنّ هذا العالم قد أدرك جملة من الحقائق اللّغوية العميقة الدّقيقة التي اكتشفها أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي واحتجبت عن أذهان معاصريه ثمّ من جاء بعده من الشُّرّاح المتقدّمين والمتأخّرين بدليل حصرهم لعلم النحو بمنهجيته في مستوى الجمل وعزله عن الخطاب رغم كون سيبويه لم يقصد ذلك بل كانت نظرته كليّة شاملة بعيدة عن كلّ محدودية يقصر فيها التبصّر وينحصر فيها مجال البحث العلمي؛ يمكن أن نجمل الحقائق التي بلغها سيبويه فيما يأتي:

1- ارتباط مفهوم الكلام بالتأدية الفعلية العملية للمتكلّمين الفصحاء، أو ما يسمّيه أهل اللّغة بالاستعمال اللّغوي. فالكلام هو صنو الاستعمال، فهو بذلك يمثّل أصدق تمثيل **تداول** اللّسان بين العرب الأقحاح الذين لا يشكّ في فصاحتهم، فهم بذلك مصادر **المدوّنة اللّغوية** التي يتعيّن أن تتوافر فيها شروط التنوّع والتمثيل والموضوعية والأصالة أيضا.

2- لم يحصر سيبويه المجال المعنوي للكلام في حقل معين بل جعله عامّا يقصد به تارة الجملة، كما يذهب إلى ذلك عبد الرّحمان الحاج صالح حينما يقول: "...إلاّ أنّ هذا لا يعني طبعا أنّ مفهوم الجملة لا يوجد عند سيبويه فهو يسمّيها عادة "كلاما" وإذا دقّق قال: "الكلام

المستغني" يقول: "ما يستغني عنه السّكوت وما لا يستغني ألا ترى أنّ "كان" تعمل عمل "ضرب" ولو قلت: كان عبد اللّه لم يكن كلاما. ولو قلت: ضُرِب عبد اللّه كان كلاما."[13] لكنه لا يحصره في ذلك المعنى لأنّه يدري- وكيف لا وهو المؤسّس والمنظّر- أنّ الكلام أوسع من ذلك حيث نجده يوظف بمعان متنوّعة لكنها تبقى دوما في حدود الحقل المعنوي العام فقد يرد هذا المصطلح وقد أراد به النثر في مقابل الشعر، فيقول على سبيل المثال: "قد يجوز في الشّعر وهو ضعيف في الكلام"، وقد يقصد به مدوّنة العرب ممّا تمّ استقاؤه من استعمالاتهم أو ما يطلق عليه الأصوليون مصطلح السّماع حينما يقول تارة: "ولكنّه كثر النّصب في كلامهم" أو قوله: "وهو قليل في كلام العرب" وقوله "فإنّما أجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن" وقوله أيضا: "وربّما قالوا في بعض الكلام" أو قوله: "وقد يجوز في الشّعر وفي ضعف من الكلام" إلى غير ذلك ممّا يعجّ به كتاب سيبويه ممّا يدلّ أنّ قصد هذا العالم من مصطلح الكلام لم يكن محصورا في الجملة أصلاً بل كان الخطاب بمفهومه العام، حيث إنّ السّياق اللّغوي هو الذي يحدّد الحقل الدّلالي بين مفهوم الجملة والخطاب بمعناه المطلق.

3- يترتب عن ذلك بشكل ملفت للانتباه أن المبادئ اللّسانية التي كان يطمح سيبويه إلى تأسيسها كانت تتمثل في لسانيات الكلام لا لسانيات الجملة، لسانيات الخطاب بما يتطلبه ذلك من أدوات منهجية خاصة دلّ عليها التأسيس العلمي الذي اعتمده منذ بداية الكتاب حينما أسّس لمبدإ الاستقامة- الذي يختلف فيه اختلافا جوهريا عمّا ذهب إليه "تشومسكي" فيما يتعلّق بالمقبولية النحوية والمقبولية اللّغوية المعنوية- اللّغوية التي سترافقه طوال الكتاب من بدايته إلى نهايته. تذهب الدّراسات التداولية المعاصرة إلى اعتبار الخطاب داخل السياق إذ يحدّد هذا الأخير ماهيته وأنواعه ثمّ مداه بالنسبة لمنشئ الخطاب الذي يبنيه بناء من جهة ثمّ بالنسبة لمستقبل الذي سيوظف عمليات ذهنية معرفية وإدراكية تقوده إلى تأويل الخطاب وإعادة صياغته بكيفية لم تخطر ببال الواضع المركّب؛ تتدخل في هذا المقام جملة من المركبات الفكرية المعرفية التي ستحدّد وتوجّه السيرورات الذهنية التي سيتخذها المتلقي سمتا في عملية التحليل والتأويل، كالقياس والتعميم والتجريد والتفاضل والتكامل.

هذه المفاهيم الجوهرية هي التي اتخذها سيبويه طوال بحثه، المستفيض فما من قاعدة يستنبطها إلاّ واعتمد فيها على آلية من هذه الآليات الذهنية لا باعتباره كملاحظ لمتكلّم/سامع مثالي كما فعل تشومسكي بل **كمتلقّ محلّل ومؤوّل** لما هو متداول داخل المدوّنة اللّغوية التي تمثّل الاستعمال الفعلي للّغة العربية آنئذ أو قبلها.

ب) مفهوم الكلام: إذا كان سيبويه يعتبر الكلام هو الخطاب المتداول في أغلب ما ذهب إليه في الكتاب فإنّ الذين جاءوا بعده انقسموا بين جامع للمصطلحين في المعني نفسه وبين مميّز بينهما، حيث نجد على سبيل المثال أبا الفتح بن جنّي يعرّف الكلام بأنّه "كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحّاة الجمل."[14] فهو حسبه: "عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصّناعة الجمل على اختلاف تراكيبها."[15] فالكلام حسبه هو الجمل بمختلف أنواعها فلا يختلف فيما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني حيث يقول: "اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو "خرج زيد"، سمّي كلاما، وسمّي جملة."[16] فالكلام وفقا لهذا هو الجملة بشرط التآلف أو الإسناد من جهة وحصول الفائدة من جهة أخرى والمقصود بالفائدة في هذا المقام تمام الخبر الذي يبلّغه مرسل الخطاب ومركّبه من ناحية، فمستقبله الذي يحلّله من ناحية أخرى. فالائتلاف أو التركيب والاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر هي أمارات الشّرط الأوّل بينما الفائدة أو الإسناد أو حسن السّكوت عليها هي علامات الشّرط الثّاني. ومهما يكن من أمر فإنّ الذين جاؤوا بعد سيبويه قد سوّوا بين الكلام الجملة باعتبار الأوّل محصوراً في الثّاني، بل نجد من يذهب أبعد من ذلك كالرضي الأستراباذي حينما يعتبر أنّ الكلام أخصّ من الجملة باعتبار الإسناد في الأوّل أصليا في تركيب مقصود لذاته بينما تتضمّن الجملة الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا؛ فالرّضي في هذا المقام يتعامل مع مصطلح الكلام باعتباره وحدة لغوية داخل الجملة أساس بنائها الإسناد الأصلي وهو أمر يحتاج وقفة مطوّلة لا يسع مقامنا هذا مناقشتها بالتفصيل الذي يوفيها حقّها، لذلك فسنتركها لمناسبات علمية أخرى. نستطيع من خلال بيان أوجه التأسيس والمقاصد التي أدّت بهذا العالم الجليل إلى هذا الاعتبار. ونجد من النحّاة المتأخّرين من تعامل مع مصطلح الكلام بوصفه مقابلا للّسان باعتباره نظاما ذهنيا مجرّدا تواضع عليه أفراد مجتمع ما، كما نجده عند ابن يعيش الذي يجعل الكلام جنسا عاما تتدرج تحته الجملة باعتبارها نوعا من أنواع هذا الجنس الشّامل حيث يقول: "إنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها، فكلّ واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها كما أنّ الكلمة جنس للمفردات، فيصحّ أن يقال: كلّ "زيد قائم" كلام، ولا يقال: كلّ كلام "زيد قائم"."[17] رغم ما يمكن إبداؤه من ملاحظات تخصّ هذا القول في حدّ الكلام وعلاقته بالجملة إلاّ أنّ اللاّفت للانتباه قرن الكلام بالخطاب باعتباره مجموعة من الجمل وهو أمر يمكن الأخذ والردّ فيه. والسّمت نفسه يتخذه ابن مالك في قوله: "كلامنا لفظ مفيد" فسار حذوه شرّاح ألفيته كابن عقيل الذي يقول شارحا لصدر البيت الأوّل من الألفية: "الكلام المصطلح عليه عند النحّاة: عبارة عن اللّفظ المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها، فاللّفظ جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكلم، ويشمل المهمل كـ"ديز" والمستعمل كـ"عمرو"، ومفيد أخرج المهمل، وفائدة يحسن السّكوت عليها، أخرج الكلمة... ولا يتركّب الكلام إلاّ من اسمين؛ نحو "زيد قائم"

أو فعل واسم؛ كـ"قام زيد"... وإنّما قال المصنّف: كلامنا؛ ليعلم أنّ التعريف إنّما هو في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللّغويين، وهو في اللّغة: اسم لكلّ ما يُتَكَلَّمُ به مفيدا كان أو غير مفيد".[18] فالكلام هو نوع من الخطاب أساسه الجملة بنوعيها ومآله الإفادة التي تعتبر شرطا من شروط حصوله.

يضيف الشّارح فكرة نظن أنّها مهمّة تتمثّل في اعتباره لتصنيفين للكلام تصنيف يختصّ به النحويون والمعنى الذي ناقشناه أعلاه ثمّ تعريف اللّغويين الذي يمكن اعتباره أقرب إلى مفهوم القول عند النحّاة وهي ظاهرة ستستوقفنا حينما سنناقش الاستقامة اللّغوية بمختلف أوجهها عند سيبويه حينما نجده يذكر نصوصا أقلّ ما يقال عنها إنّها غريبة لا تتوافق وما يفترضه النظام اللّغوي في وضعه وفي استعماله.

وعموما فإنّ مجموع التعريفات التي شملت الكلام كانت تدور كلّها حول الجمع أو التمييز بينه وبين الجملة من حيث الإسناد والفائدة وهو أمر يحتاج في نظرنا إلى الكثير من الحيطة والحذر والتحرج العلمي لأن سيبويه حسب ما تتبعناه قد قصد بالكلام الخطاب اللّغوي كما نتصوّره نحن باعتبار ذلك الانسجام الذي يجمع عددا محدودا أو غير محدود من الجمل التي تربط بينها مجموعة من العلاقات المعنوية التي تجعلها تتلاحم في نصّ متكامل وهو الأمر الذي سنقف عليه في دراستنا لمبدإ الاستقامة. فالكلام حسب سيبويه هو أقرب في ماهيته ممّا تصوّره اللّسانيون المحدثون وعلى رأسهم "فردينان دي سوسور" الذي يعتبره التأدية الفعلية الماديّة للّسان باعتباره النظام المجرّد المشترك بين أفراد الجماعة التي تستعمله، فنحن في هذا المقام بين ثنائيتين- كما يحلو للبعض تصنيفه والوقوف عليه، وأحيانا المغالاة فيه لأنّ العبرة لا تنحصر في استنباط الثنائيات التقابلية بقدر ما تعني الوصول إلى الأصول والحصول على مكنوناتها وزُبَدِها- هما الوضع في مقابل الاستعمال عند كلّ من الخليل وسيبويه (الوضع/الاستعمال).

واللّسان في مقابل الكلام عند سوسور ومن اقتفى خطاه من اللّسانيين الأوروبيين والأمريكيين، بل يمكن أن نذهب أبعد من ذلك إذا ما قلنا إن سيبويه لم يؤسّس للسانيات الجملة فحسب بل أسّس للسانيات الخطاب كما سينجلي من خلال مبدإ الاستقامة اللّغوية.

ج) مفهوم الاستقامة من الكلام: يقول أبو بشر عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه في كتابه: "**هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛** فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا. وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس."[19]

لقد أورد سيبويه هذا الباب بعد باب "ما يكون في اللّفظ من الأعراض" وقبل الباب المتضمّن "ما يحتمل الشّعر" وهو ترتيب لا تطبعه العشوائية قطّ بل يضمّ بين جنباته حسّا لغويا عميقا ومنهجية علمية وحذقا قلّما انتبه إليها الباحثون من الشّراح أو النقّاد من المتقدّمين أو المتأخّرين حيث بعضهم بحدّ الشّرح دون تعدّيه إلى الأسس المعرفية والمقاصد العلمية التي كان يريد سيبويه تحقيقها وسنتّخذ لذلك مثالين أحدهما عبد الرّحمان الحاج صالح من اللّسانيين المتأخرين وأبا سعيد السّيرافي شارح الكتاب من اللّسانيين المتقدّمين وسأمزج في الكثير من الأحيان بين شرحيهما دون الاعتداد بالترتيب التاريخي التطوّري- كما يحلو للبعض إطلاق المصطلح الإفرنجي المعرّب بالدّياكروني- لأنّهما فهما عميقا أفكار سيبويه ومن قبله أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ فتراني تارة أذكر آراء الحاج صالح لأقفز بعدها إلى أبي سعيد وهكذا طوال مناقشتي للموضوع لما فيه من طرافة وجدّة ثمّ علاقته الوطيدة بالدّراسات الأدبية.

يعلّق عبد الرحمان الحاج على ما ذكره سيبويه في الكتاب بقوله: "...فسيبويه على إثر الخليل هو أوّل من ميّز بين السّلامة الرّاجعة إلى اللفظ (المستقيم الحسن القبيح) والسّلامة الخاصّة بالمعنى: المستقيم/المحال. ثمّ ميّز أيضا بين السّلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميّز لغة من لغة أخرى) والسّلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم: مستقيم/حسن. فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية:

- مستقيم حسن= سليم في القياس والاستعمال.
- مستقيم قبيح= غير لحن ولكنه خارج عن القياس وقليل.
- محال قد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنه غير سليم من حيث المعنى."[20]

الظّاهر من هذا الشّرح الذي أراد فيه صاحبه التدليل على أساس مهمّ للغاية من أسس اللّسانيات العربية عامّة والنظرية الخليلية على وجه الخصوص قد أغفل نوعين آخرين من أنواع الكلام ذكرهما سيبويه من قبل وهما المستقيم الكذب من والمحال الكذب من جهة أخرى وهو أمر- يثير الحيرة حقاّ- لما لهما من صلة وثيقة بالمقام وبالطّابع التداولي للخطاب إذا سلّمنا بأنّ سيبويه كان يقصد بالكلام الخطاب اللّغوي بوجه عام ومختلف **الأنماط السياقية التي تطبعه** دون إغفال للجانب اللّفظي الشّكلي منه لأنّ العبرة في تحليل لا تنحصر في الجوانب الشكلية لأنّها محصورة في هذا النطاق إنّما العبرة تكمن في اعتماد المعنى والبنية الفكرية المعرفية والمنطقية اللّغوية التي تجعله خطابا مقبولا أو غير مقبول.

لقد أحسّ أبو سعيد السّيرافي بأهمّية هذا التقسيم وعلاقته العميقة والأساسية **بلسانيات الخطاب لا بلسانيات الجملة بالضرورة** رغم تخصيص سيبويه معظم أبواب الكتاب للسانيات الجملة، فراح يقف عند كلّ نوع من أنواع الكلام التي صنّفها سيبويه بالتدبّر والشّرح فنجده حينما يشرح النوع الأول من أنواع الكلام يقول: "..وهذا كما قال؛ لأنّ ظاهره مستقيم اللّفظ، والإعراب غير دالٍّ على كذب قائله، وكذلك كلّ كلام تكلّم به متكلّم، فأمكن أن يكون على ما قال، ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللّغة والنحو، فهو كلام مستقيم في الظّاهر، وقد تبيّن في مثل هذا أن قائله **كاذب فيما قاله، فتحكم على كلامه أنّه غير مستقيم من حيث كان كذبا، إلاّ مستقيم اللّفظ:** "أي أنّه مستقيم في شكله لا في علاقته مع **السّياق؛** وإنّ هذا لعمري هو لبّ **الإحالة المقامية**؛ فالمقام هو الذي سيبيّن لك إذا كان المرء صادقا فيما يزعمه أم لا. ثمّ يواصل الشّرح قائلا: "غير أنّ الذي استعمله سيبويه في المستقيم، أن يكون مستقيم اللّفظ والإعراب فقط، وعنى بالمستقيم اللّفظ والإعراب أن يكون جائزا في كلام العرب؛ دون أن يكون مختارا."[21]

فالاستقامة وفقا لهذا المنظور إنما هي تلاؤم والقواعد الشكلية للنظام اللّغوي في وضعه وفي استعماله ثمّ تلاؤم وقواعد السّياق التي تضبط **قبول السّامع للخبر** صحّة أو كذباً. وإنّ مفهوم الكذب في هذا المقام نسبي لأنّه يرتبط بخبر منقول ومدى ارتباطه بسياق معيّن حيث يمكن للخبر أن يكون صادقا لكن مورده **ألبسه مجموعة من الانزياحات** جعلته يبدو كذبا في **ظاهره،** وهو أمر يحيلنا إلى مفهوم مهمّ للغاية في سيميائيات الخطاب اللّغوي متمثّلة في **المعنى الظّاهر والمعنى الباطن** كما تمثّلها "لويس يامسلاف" في مقدّمة المنظوماتية[22].

أمّا شرح السيرافي لمضمون الإحالة عند سيبويه فلا يخلو من الطّرافة التي تنمّ عن حذق وحصافة قلّ نظيرهما، فنجده يقول: "ثمّ قال: **"وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس".**

فهذا كلام محال. ومعنى المحال أنه أحيل عن وجهه المستقيم، الذي يفهم المعنى إذا تُكُلِّم به.

وزعم قوم أنّ المحال إنّما هو اجتماع المتضادّات، كالقيام والقعود، والبياض والسّواد، وما أشبه ذلك؛ قالوا: لأنّ المحال **هو ما لا يصحّ وجوده** والكلام الفاسد الذي ذكرتموه من قول القائل: "أتيتك غدا"، و"سآتيك أمس" كلام موجود، على ما فيه من الفساد والخلل، والمحال لا يوجد.

والذي نقول في هذا، وباللّه التوفيق: إنّ المحال هو الكلام الذي يوجب **اجتماع المتضادات،** وقولنا إنّ القعود والقيام اجتماعهما محال، إنما نريد به **الكلام الذي يوجب اجتماعهما محال، قد أحيل عن وجهه،** ألا ترى أنّك تقول لمن تكلّم به: قد أحلت في كلامك، فالكلام

هو المحال، كما أنّ الكلام هو الكذب."[23] فالعبرة في هذا المقام تكمن في الكلام باعتباره خطابا له بناؤه وله انسجامه؛ انسجام لا يمكن أن يقتصر فيه على المستوى الشكلي متمثّلا في المعاني النحوية والمعاني البلاغية بل يتعدّاه إلى البنية العامّة التي تفترض وجود جملة من الدعائم التي أراد أن ينبّه إليها سيبويه لكن الذين تأثّروا به اقتصروا في شروحهم وتحليلاتهم على الجوانب الصورية متمثّلة في نحو الجملة فطرحوا جانبا كلّ ما يتعلّق بنحو لعلّ مبدأ الاستقامة في الكلام أحسن وأظهر مثال على ذلك. فماذا كان يقصد سيبويه بالأنواع الخمسة المذكورة أعلاه ثمّ ما هي تطبيقاتها في المجال الأدبي؟

خلافا لما يعتقده الكثير فإنّ سيبويه قد أردف باب الاستقامة في الكلام بباب الضرورات الشّعرية لا ليمايز بين القواعد في أصل الوضع وأوجه العدول التي لحقتها في الاستعمال الشعري داخل مدوّنة اللّغة العربية التي تمّ جمعها واستقاؤها عن متكلّمين فصحاء لا يشكّ في فصاحتهم، أو لتأكيد مبدإ الأصالة والفرعية، بل كان هنالك قصد آخر يتمثل في مقابلته بما هو **أعمّ منه متمثّلا في الخطاب اللّغوي بوجه عام باعتباره كلاما** والخصوصيات التي تطبعه بحيث تعطي لكلّ نوع منه سمات مخصوصة، سمات سيطرأ عليها الكثير من التحويل والتعديل إذا ما تعلّق الأمر بالشّعر، من هنا نستطيع أن نفهم منهجية سيبويه التي تمثّلت في الانتقال من العام إلى الخاص، فهذه سمة العالم الفذّ الذي يدري ما هو موضوع دراسته والأهداف التي يريد بلوغها.

أمّا أنواع الخطاب فهي المستقيم الحسن ويقصد به الخطاب العادي الذي يتمّ في دورة التخاطب، القصد من تداوله هو نقل الخبر من المرسل إلى المرسل إليه في أحسن الظروف وبأقلّ قدر من التشويش. وهو مقتضى ما ذهب إليه عبد الرحمان الحاج حيث يعني بالاستقامة التوافق والقوانين الضّابطة لنظام اللّغة في الوضع بينما يعني بالاستعمال التلاؤم والتوافق ومقتضيات التداول اللّغوي داخل المجتمع وفي حقبة زمنية معينة.

أمّا الاستقامة والقبح فتعنيان أنّ **هناك انزياحا في توظيف قواعد الاتساق اللّغوية** متمثّلة في القواعد النحوية التي تفترض- وفقا لما تمّ استقراؤه- نسقا معيّنا كارتباط "قد" بالفعل حيث لا يجوز أن نفصل بينهما بفاصل، وهو ما عبّر عنه سيبويه "بالموضع": "بأن تضع اللفظ في غير موضعه."فالأصل أن لا يفصل بين قد وفعلها لكنّه محتمل تفترضه قسمة التركيب حيث يمكننا أن نجده في الشّعر على سبيل المثال. لذلك أطلق عليه مصطلح القبيح رغم كونه مستقيما حيث لم تكن نظرته معيارية بقدر ما كانت تنطلق من واقع لغوي لتعود إليه. فالقبح إذن خروج عن قوانين الاستعمال التداولية وموافقة لما تفترضه قوانين الوضع.

إنّ ما يشدّ حقيقة انتباه الدّارس لتحليل سيبويه لأصناف الكلام تصنيفه للمستقيم الكذب حيث يمكن أن نعتبر ذلك من بوادر الدّراسات البلاغية والأسلوبية- ولا نعتقد أنّنا

نحمّل الرّجل فوق ما يحتمل- أليس الكذب هو مخالفة الحقيقة؟ أليس المجاز هو انزياح عن الواقع؟ ألا يمكن أن نعتبر أنّ المجاز هو كذب باعتباره خروجا عن المعلم المعتمد في حلقة التواصل أو ما يعتبره البعض بمعيار التواصل.

ألم يكن أحد شروط جماليات النصوص الأدبية، شعرا ونثرا، هو الانزياح عمّا هو مألوف متعارف عليه قد تواطأ على قواعده أفراد المجتمع، وليس أبلغ من الشّاعر حينما قال: أعذب الشّعر أكذبه؟

حينما يضرب سيبويه المثل القائل: "حملت الجبل" و"شربت ماء البحر" فإنّه يقصد المجاز اللّغوي بمختلف أنواعه وأصنافه. فإن قال قائل لماذا أدرجه سيبويه في هذا الموضع بالذات؟ فإنّ الإجابة عنه ستبدو واضحة جلية؛ لأنّه كان يدرك بأنّ التمكّن من أضرب المجاز والتفنّن في دروبه لا يمكن أن يحصل في ملكة المستعمل إلاّ إذا تمكّن من الآليات العامة الضّابطة للّغة بنحو جملها أوّلا ونحو خطابها- الذي لم يكتب له أن عمّقه، وربّما خالط ذهن أستاذه العبقري الخليل بن أحمد الفراهيدي- وهي فكرة عميقة أدركها بعد مرور زمن طويل عبد القاهر الجرجاني حينما اعتبر النظم إنّما هو توخّ لمعاني النحو فيما بين الكلم؛ وكيف وقد كان عالما في النحو والفقه والتفسير. فاكتمال النظرة اللّغوية لديه هو الذي جعله يتفطّن إلى الدّرر النفيسة التي حواها الكتاب فيستغلّها أحسن استغلال في بناء نظرية النظم.

أمّا تصوّر سيبويه لمفهوم المحال والمحال الكذب فإنّه عجيب وعميق في الآن نفسه لما نجد من حداثة في الفكر ومواكبة للتيّارات الفكرية النقدية الأدبية المعاصرة. ترتبط فكرة الإحالة ارتباطا وثيقا بالمركّبة المعنوية داخل الخطاب حيث تفترض عدم التناقض بين المواضيع والمحمولات داخل الخطاب اللّغوي حيث يعتبرها "تون فان ديك"[24] من خصائص انسجام الخطاب اللّغوي؛ انسجام يحتوي على مجموعة المركبات كعلاقات التضمّن والعضوية والتطابق الإحالي ثمّ تعالق المحمولات، يضاف إلى ذلك ترتيب الخطاب، فحينما يقول المرء: "أتيتك غدا" فإنّ الترتيب الزّمني للواقع غير مرتّب تماما حيث يفترض الزمن المحتوى داخل الفعل أن يليه دليل لغوي (ظرف زمان) يؤكّد هذا الزمن والأحداث الطّارئة فيه. فالتناقض بادٍ في هذا المقام بين عناصر المحمول ذاته بما يجعل الخطاب يبدو مستحيلا، وهو مقتضى قول أبي سعيد السيرافي: "إنّ المحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع المتضادّات، وقولنا إنّ القعود والقيام اجتماعهما محال، إنّما نريد به الكلام الذي يوجب اجتماعهما محال، قد أحيل عن وجهه. "فالإحالة حسب السيرافي تتعلّق بالكلام باعتباره خطابا داخل سياق كلامي يعايشه كلّ من المتكلّم والمخاطب. وعليه فإنّ الاستحالة تمسّ الأفعال الكلامية لا الموجودات المادية المحيطة بنا وهو أمر في بالغ الأهمية لأنّه يؤسّس لنائية النصّ من خلال السياق وأفعال

التخاطب، نجده يقول في موضع آخر: "ألا ترى أنّك تقول لمن تكلّم به: قد أحلت في كلامك، فالكلام هو المحال، كما أنّ الكلام هو الكذب."

يبقى يراودنا سؤال أخير يتعلّق بالأسباب التي دفعت سيبويه إلى تصنيف المحال كنوع من أنواع الخطاب. هل يستطيع أن يستعمل الإنسان خطابا متناقضا محالا في بنائه وفي معناه؟

إنّ الإجابة عن هذا السّؤال تعطينا فكرة عن عبقرية هذا الرّجل وأستاذه حيث لا يمكن أن نتصوّر المحال من الكلام إلاّ إذا اعتبرناه داخل دورة التخاطب وفي سياقات لغوية خاصة حينما **يريد المتكلّم أن يعبّر عن استحالة حدوث الموضوع المطلوب منه فعله** حينذاك يمكنه أن يستعمل سلسلة من الجمل المتناقضة في بنائها النحوي والمعنوي بحيث تبدو مستحيلة البناء. فوظيفة المحال إذن التعبير عن استحالة حدوث الموقف وفيه من المبالغة والتهكّم إذا ما اقترن بأيّ نوع من أنواع المجاز.

الخلاصـــة:

لقد أتاحت لنا دراسة ما تركه لنا العلاّمة سيبويه أن نقف على جوانب قلّما اهتمّ بها الباحثون- المشتغلون بالنقد الأدبي- حيث وجدنا البعض منهم يهتم بالتراث البلاغي بدءا بأبي هلال العسكري مرورا بعبد القاهر الجرجاني ووصولا إلى السكاكي والخطيب القزويني وكذا ابن البناء المراكشي وابن عميرة وابن الزملكاني وغيرهم من علماء اللّغة والمنطق والرّياضيات ممن اهتمّوا بفنون البلاغة وقد تناسوا الأصل متمثلا في الكتاب الذي لا يمكن أن نعتبره كتابا في النحو بل في اللّسانيات العربية بكلّ ما يحمله مصطلح اللسانيات من معان عامّة وجزئية لأنّ اللّسانيات الحالية ليست لسانيات الجملة فقط بل هي أيضا لسانيات الخطاب في تفاعله داخل دورة التخاطب؛ هي لسانيات وصفية وافتراضية تفسيرية في الوقت نفسه. وإنّ مردّ ذلك في نظرنا يكمن في اعتبار اللّغة كظاهرة قائمة بذاتها لا يمكن درسها إلاّ من داخلها اعتمادا على منهجية منبثقة من التفكير اللّغوي العربي، إلاّ أنّ هذا الدّرس لا يحجب عن أعيننا جملة وظائف اللّغة داخل دورة التخاطب ثمّ علاقتها بالسّياق التداولي وهو أمر انتبه له منذ قرون طوال الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه.

الهوامـــش:

(1) د/عز العرب لحكيم بناني؛ الظاهراتية وفلسفة اللّغة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص18- 19

(2) Hjelmslev(L) ; Prolégomènes à la théorie du langage, édition de Minuit,1984. p 231.

(3) د/عبد الرحمان الحاج صالح؛ "التحليل العلمي للنصوص، بين علم الأسلوب وعلم الدّلالة والبلاغة العربية"، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، الجزائر، 2007، ج1، ص337.

(4) محمّد خطّابي؛ لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، د.ت، ص6.

(5) محمّد خطّابي، المرجع السّابق، ص97.

(6) د/عبد الرحمان الحاج صالح؛ المقال نفسه في المرجع نفسه، ص336

(7) د/عبد الرحمان الحاج صالح؛ المرجع نفسه، ص337

(8) عبد القاهر الجرجاني؛ دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، 1978.

(9) عبد القاهر الجرجاني؛ المصدر نفسه، ص241

(10) عبد القاهر الجرجاني؛ المصدر نفسه، ص254

(11) د/محمّد حماسة عبد اللّطيف؛ بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص 21.

(12)د/عبد الرحمان الحاج صالح؛ "الجملة في كتاب سيبويه"، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ص290- 291

(13) ابن جني؛ الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1، ص17

(14) ابن جني؛ المصدر نفسه، ج1، ص32

(15) عبد القاهر الجرجاني؛ الجمل، ص40

(16) عبد القاهر الجرجاني؛ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(17) د/محمّد حماسة عبد اللّطيف؛ مرجع سابق، ص23- 24.

(18) ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ت، ص10

(19) سيبويه: أبو بشر عثمان عمرو بن عثمان بن قنبر؛ الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1،ص25

(20) د/عبد الرحمان الحاج صالح؛ المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص218

(21) أبو سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق د/ رمضان عبد التوّاب، ج2، ص89

(22) Hjelmslev (L). Op. cit. p 60

(23) أبو سعيد السيرافي، مصدر سابق، ص90

(24) محمد خطابي، مرجع سابق، ص27.